اقتصاد

رئيس مجلس الدولة لجمهورية الصين الشعبية:

الاقتصاد الصيني سوف يبقى المقصد الأكثر جاذبية للاستثمار

| المحرر الاقتصادي

استهل رئيس مجلس الدولة لجمهورية الصين الشعبية لي كتشيانغ كلمته التي ألقاها خلال افتتاح الاجتماع السنوي لمنتدى دافوس الصيفي (الذي أقيم في داليان بالصين بين ٢٧ و٢٩ حزيران الماضي) بالإشارة إلى أن علامات الانتعاش الاقتصادي والتجاري على المستوى العالمي بدأت بالظهور، وبأن جولة جديدة للثورة الصناعية أعطت الناس أملاً جديداً، وأن العولمة الاقتصادية أصبحت اتجاهاً لا يمكن مخالفته.

وبيّن كتشيانغ خلال كلمته (حصلت «الوطن» على نسخة منها) أن الانتعاش الاقتصادي العالمي، في الوقت نفسه؛ مثقل بغياب محركات النمو، عدم التوازنات الهيكلية، التي لم تعالج بشكل أساسي، موضحاً أن المخاطر الجيوسياسية بازدياد، وكذلك عوامل عدم اليقين. مشيراً إلى أنه «طالما أننا نقوي عزمنا ونبذل جهوداً لا هوادة فيها، فإن الاستقرار سوف يسود على عدم اليقين».

وأشار كتشيانغ إلى تأكيد رئيس جمهورية الصين الشعبية شي جين بينغ خلال الاجتماع السنوي للمنتدى الاقتصادي العالمي في وقت سابق من العام الجاري؛ بالتزام الصين القوي بالعولمة الاقتصادية والتجارة الحرة، لافتاً إلى أن سمة هذا الاجتماع السنوي «تحقيق النمو الشامل في الثورة الصناعية الرابعة»، وهي مرتبط بدرجة عالية بعصرنا.

وأوضح أن الجولة الجديدة للثورة الصناعية، والتي تقوم في عصر العولمة الاقتصادية؛ أعطت دفعاً قوياً للنمو الاقتصادي على مستوى جميع الدول، ووفرت فرصاً غير مسبوقة للمشاركة المتساوية، وبشّرت أكثر بالنمو الشامل، إلا أن إدارتها بشكل غير مناسب قد تقود إلى قصور في شمولية النمو.

منوهاً بأن البعض قد يستفيد أكثر من الآخرين، وأن الصناعات التقليدية والوظائف قد تتلقى ضربة، وبأن العوائد على رأس المال وعلى العمل قد تتباعد أكثر، لذا فإن معالجة هذه القضايا بشكل جيد ذي أهمية اقتصادية واجتماعية. وأشار رئيس مجلس الدولة الصيني إلى أن النمو الشامل يحقق عدالة أكبر في المجتمعات، ويجعل التنمية مفيدة على نطاق أوسع، لذا فإدراك الشمولية وتحقيق التنمية المستدامة هما وجهان لعملة واحدة.

ولفت كيشيانغ إلى أن تعزيز النمو الشامل في عصرنا متصل بالتمسك بالعولمة الاقتصادية. موضحاً أن جميع البلدان استفادت من العولمة الاقتصادية، كما واجهت تحديات بمختلف الأشكال، منوهاً بأنه لا يمكن لوم العولمة الاقتصادية، بحدّ ذاتها، جراء تلك المشكلات، وبأن ما هو مهم يتركز بكيفية التكيف مع العولمة الاقتصادية والاستجابة لها، «علينا تكييف العولمة الاقتصادية والتوجه نحوها بشكل أفضل، وتعزيز التجارة وتحرير وتسهيل الاستثمار، وعلينا أن نضع ترتيبات مؤسساتية تحفّز الكفاءة والإنصاف، ونؤمن فرص المشاركة المتساوية للجميع، ونعطي دعماً أكبر للفئات الضعيفة، ونطور نموذجاً للنمو الشامل والمتوازن».

معدل النمو في الربع الأول هذا العام ٦,٩ بالمئة

وأشار إلى أن الصين سعت بشكل فاعل لتحقيق النمو الشامل، وهذا كان سبباً لما حققه الاقتصاد الصيني من نمو ثابت خلال السنوات الأخيرة رغم تراجع الاقتصاد العالمي، موضحاً أن الصين ركّزت على الشمولية في إستراتيجياتها التنموية، تمشياً مع مبادئ التنمية المبتكرة، المنسقة، الخضراء، المفتوحة والمشتركة. كما عملت على تعزيز النمو الشامل من خلال توفير الضمانات المؤسساتية والدعم للسياسات، ما ساعد الصين على حرق المراحل في طريق النمو الشامل مع ميزات صينية مميزة.

وأوضح كيشيانغ أن الصين أعطت الأولوية للعمالة في تحفيز التنمية، إذ إن العمالة هي الأساس في تحقيق النمو الشامل، والصين لديها ما يزيد على ٩٠٠ مليون من قوة العمل، وكل عام يتخرج نحو ١٣ مليون طالب من الجامعات والمدارس الثانوية، وعدد أكبر من فائض العمالة الريفية يهاجرون إلى البلدات والمدن، لذا انتهجت الصين سياسة عمالة استباقية، شجعت على خلق فرص العمل من خلال تأسيس المشاريع، والدعم الموسع للفئات الرئيسة مثل خريجي الجامعات، وتأمين المساعدة للذين يكافحون للحصول على فرصة عمل، وخلال السنوات القليلة الماضية، تم خلق ما يزيد على ١٣ مليون فرصة عمل جديدة سنوياً في المدن، وبقي معدل البطالة في المدن مستقراً قرب ٥ بالمئة، «وهذا بحق إنجاز لافت لبلد نامٍ كبير يزيد تعداد سكانه على ١,٣ مليار نسمة».

ولفت كتشيانغ إلى أن الصين شجعت المزيد من الناس للتوجه نحو ريادة الأعمال والابتكار، وفي السنوات الأخيرة، نفذت الصين جدياً إستراتيجية التنمية المقادة بالابتكار، وعززت ريادة الأعمال والابتكار الشامل، الأمر الذي حقق نتائج أكثر مما كان متوقعاً، لافتاً إلى أن ريادة الأعمال والابتكار في الصين تقومان على المشاركة العامة المكثفة، دون أن تشترك المشاريع ومؤسسات الأبحاث وحدها في هذه المساعي، بل يمكن للناس العاديين المشاركة أكثر فيها، وخلال السنوات الثلاث الماضية كان يدخل السوق نحو ٤٠ ألف مشروع جديد يومياً، يضم نحو ١٤ ألف ترخيص لمشاريع جديدة.

وأوضح أن ريادة الأعمال والابتكار في الصين يقودها التعاون بين المشاريع المختلفة في السوق، وقد أسست الصين منصات مفتوحة ومشتركة، بحيث يمكن للمبتكرين في مختلف المجالات أن يتفاعلوا، سواء بوجود انترنت، أم من دونه، ما يجعل ريادة الأعمال والابتكار أكثر كفاءة، وأقل تكلفة، وأسرع إنجازاً. وبالتالي، وزعت ريادة الأعمال والابتكار في الصين المنافع بين الجميع، «الصناعات الجديدة وأشكال ونماذج مشاريع الأعمال الجديدة التي انبثقت من هذه الآلية لم تجعل حياة الناس أكثر راحة فقط، وإنما وفرت عدداً أكبر من فرص العمل، التي أعطت المزيد من الناس فرصاً لتحسين معيشتهم».

كما أن ريادة الأعمال والابتكار في الصين حسّنت من التحول والارتقاء الاقتصادي، وأمنت نمواً سريعاً للصناعات الناشئة وساهمت بإعادة تنشيط الصناعات التقليدية، ودعمت التنمية بقوى محركة جديدة.

وأكد كتشيانغ أن الصين مستمرة برفع مستويات الرفاه الاجتماعي لمواطنيها، إذ وضعت ثلاث شبكات للضمان الاجتماعي، تغطي كامل السكان، مثل المعاش الأساسي، والرعاية الطبية الأساسية، والتعليم الإلزامي. وخلال الثلاثين عاماً الماضية، خرج ما يزيد على ٧٠٠ مليون صيني من دائرة الفقر، محققين المعجزة الصينية في تاريخ مكافحة الفقر. وتستهدف الصين اليوم، في محاولات تخفيف الفقر؛ ما تبقى من نحو ٤٠ مليون فقير في الريف، لإخراجهم من دائرة الفقر مع حلول العام ٢٠٢٠. وخلال السنوات الثمان الماضية، استثمرت الصين ما يزيد على ٦ مليارات يوان بشكل تراكمي لتأمين المسكن الملائم لما يزيد على ٨٠ مليون مواطن، من خلال إعادة بناء أكثر من ٣٠ مليون وحدة سكنية، وهذا ما يعادل تأمين السكن لكامل سكان بلد كبير نسبياً.

وأشار رئيس مجلس الدولة الصيني إلى أن بلده حافظت على زخم النمو الاقتصادي القوي والثابت هذا العام (٢٠١٧)، فقد نما الاقتصاد بمعدل ٦,٩٪ خلال الربع الأول، مع تحسن ملموس في الأداء الاقتصادي، كما حافظت المؤشرات الاقتصادية الرئيسة على تحركها في الاتجاه الإيجابي خلال الربع الثاني.

مبيناً أن الاحتياطيات الأجنبية استأنفت نموها من جديد، مع استقرار في سعر صرف الرينمنبي. وبشكل خاص، كان هناك قوة في العمالة، إذ شهدت معدلات البطالة انخفاضاً إلى مستوى ٤. ٩١ بالمئة في المدن خلال شهر أيار، وهو أقل مستوى في سنوات، كما عدّلت المنظمات الدولية ومراكز الأبحاث توقعاتها حول النمو الصيني.

وأضاف: «يسرّنا أنه كما نشهد أداءً اقتصادياً متيناً، فإننا نشعر بتشجيع أكبر من التغيرات القيّمة في بنيتنا الاقتصادية. إذا لم نلجأ في السنوات الأخيرة إلى تدابير تحفيزية قوية، وبدلاً من ذلك، حافظنا على إعادة تعديل هيكلية اقتصادنا عبر الإصلاح والابتكار وتأمين التحول الأساسي من الاعتماد بشكل كبير على التصدير والاستثمار إلى دعم النمو بواسطة الاستهلاك وقطاع الخدمات والطلب المحلي».

وأشار إلى أن الاستهلاك أصبح محرك النمو الرئيس خلال العام الماضي، مساهماً بـ٦٤,٦ بالمئة في النمو الاقتصادي؛ وحظيت القيمة المضافة في قطاع الخدمات بـ٥١,٦ بالمئة من إجمالي الناتج المحلي؛ وهبطت نسبة ميزان الحساب الجاري إلى نسبة ١,٨ بالمئة من إجمالي الناتج المحلي، ما يظهر أن الطلب المحلي أصبح دعامة أكثر قوة للاقتصاد.

وتشير هذه التغيرات الرئيسة إلى تحسن نوعي في الاقتصاد الصيني، جعلت نموه أكثر استقراراً واستدامة.

وأضاف رئيس مجلس الدولة الصيني: «لقد قلت ذلك، نحن نواجه صعوبات اقتصادية وتحديات كبيرة، ونحن على أتم الاستعداد لمعالجتها، فبالنظر إلى البيئة الخارجية المتقلبة والمعقدة، من المحتمل ملاحظة تذبذبات هامشية وقصيرة الأجل في بعض المؤشرات الاقتصادية، في هذه المرحلة الحرجة من التحول والارتقاء في الاقتصاد الصيني، لكن المسار العام للاستقرار والنمو سوف يبقى من دون تغيير، وسوف ننجز هذا العام أهدافاً ومهام أساسية في التنمية».

وتابع في كلمته الافتتاحية في منتدى دافوس الصيفي: «سوف نعمل على تعميق الإصلاح في كل المجالات، والمحافظة على التنمية المقادة بالابتكار، والتركيز على تبسيط الإدارة، وتفويض الحكومة بسلطات أوسع، واقتطاع الضرائب والرسوم، وتعجيل التحول من الاعتماد على محركات النمو القديمة إلى الجديدة، مع معدلات دين حكومي أقل نسبياً، بين دول الاقتصاديات الرئيسة، ومعدلات ادخار أعلى نسبياً، ومعدلات عالية لكفاية رأسمال في المصارف التجارية وتغطية المؤونات، ونحن قادرون تماماً على ضمان الأداء الاقتصادي، على المدى المنظور، والحدّ من المخاطر المنتظمة، والحفاظ على معدل النمو المتوسط- العالي».

وأشار كتشيانغ إلى أن الجهود الاستباقية سوف تبذل لتوسيع الانفتاح وبناء بيئة أعمال عالمية تنافسية، موضحاً أن الصين سوف تزيد من سهولة الوصول إلى السوق في قطاعات الخدمات والتصنيع، وسوف تخفف من تغطيات الملكية الخارجية في بعض مجالات اهتمام الأعمال الخارجية، وسوف تحسن وتطور نموذج تشريع القائمة السلبية.

أضاف: «سوف نشجع الشركات المستثمرة في الخارج لإعادة استثمار أرباحها في الصين، وسوف ندعم الشركات المتعددة الجنسيات في تأسيس فروع رئيسة إقليمية في الصين، ونشجع الاستثمار الخارجي في وسط وشرق الصين وفي القواعد الصناعية القديمة مثل الصين الشمالية، كما سوف نعامل الشركات الأجنبية والمحلية على قدم المساواة في الطلبات والسياسات الداعمة، إضافة إلى طرح تدبير لمساعدتهم في الحصول على الترخيص عبر خدمات النافذة الواحدة، ومعاملة طلباتهم في وقت محدود، وسوف نخفض ألف مليار يوان من الضرائب والرسوم للمشاريع هذا العام، سوف تكون متاحة بالتساوي للشركات المستثمرة في الخارج، وسوف تستورد الصين بضاعة بـ٨ ترليونات دولار أميركي خلال السنوات الخمس القادمة».

وختم رئيس مجلس الدولة الصيني كلمته بالقول: «الاقتصاد الصيني الذي يتمتع بزخم قوي على المدى الطويل والذي يصبح أكثر انفتاحاً سوف يبقى المقصد الأكثر جاذبية للاستثمار».

مدير معمل سكر مسكنة لـ«الوطن»:

١٥ ملياراً لإعادة التشغيل مبدئياً وعروض صينية لتأمين المستلزمات

| قصي المحمد

أكّد مدير معمل سكر مسكنة مصطفى عاصي سلامة الموقع العام للمعمل مع وجود جميع الآلات الميكانيكية الخاصة بخط الإنتاج الذي يشكل نقطه مهمة ومشجّعة لإعادة تشغيله من جديد بمجرّد توافّر الاعتمادات المالية المطلوبة خلال مدّة عام تقريباً، معلناً في تصريح لـ«الوطن» عن دراسة تتم حالياً لدى المؤسسة العامة للسكر لإنشاء معمل جديد لتصنيع الخميرة في مدينة مسكنة، وقد جاء ذلك بالتوازي مع الأضرار الكبيرة التي تعرض لها معمل خميرة حلب خلال الأزمة.

وخلال حديثه، كشف عاصي عن سرقة ممنهجة نالت من الشبكة الكهربائية والتجهيزات الخاصة بالمعمل من لوحات إلكترونية حديثة وأسلاك بكميات كبيرة جداً سُحبت بشكل مدروس على مدى السنوات التي خرج منها المعمل عن الخدمة. لافتاً إلى أنه كان يوجد تجهيزات كهربائية مختلفة، منها ٦ محولات كهربائية صغيرة الحجم ومحولتان كبيرتان، إضافة إلى ٤ عنفات كهربائية سرقت إحداها التي تقدّر قيمتها بنحو ٣ ملايين دولار، أمّا الثلاث المتبقية فهي موجودة من دون أسلاكها ولوحاتها الإلكترونية، إضافة إلى أضرار لحقت بالآلات والأجسام الميكانيكية الموجودة الأخرى.

وأشار إلى أنه يتم الآن التراسل مع جهات أجنبية صينية وإيرانية وهندية لشراء مستلزمات إعادة التشغيل، مبيناً وصول عروض صينية تتم دراستها ومقارنتها مع العروض الأخرى التي ستقدم من الدول الصديقة لاعتماد الأنسب، مؤكداً أن المعمل اليوم بحاجة إلى ما يقارب ٣٠ مليون دولار، أي ما يعادل ١٥ مليار ليرة سورية لإعادة تشغيله بنسبة ٧٠ بالمئة فقط لدخوله خط الإنتاج لتكرير السكر الخام.

وأوضح أن العمل مبدئياً قائم لإعادة تشغيل المعمل للتكرير وذلك للتأكّد من سلامة وجاهزية الآلات للعمل المستمر بعد تركيبها حذراً من أي طارئ قد يحصل خلال مدّة ٣ أشهر ليتم بعدها التنسيق مع مديرية الزراعة لإعداد خطة زراعية لمحصول الشوندر السكري من جديد وتقدير المساحات والنوعية المطلوب زراعتها من الفلاحين، مبيناً أن المعمل قبل الأزمة كان يستهلك ٤٠٠٠ طن شوندر سكري يومياً، أي ما يقرب من ٤٠٠ – ٥٠٠ ألف طن سنوياً خلال فترات موسم زراعته، ما يوفر عائداً اجتماعياً كبيراً، حيث يشغل أكثر من ٢٥ ألف شخص في المنطقة من فلاحين وعمال وموظفين إداريين. حيث يعد معمل سكر من أكبر المعامل وأكثرها إنتاجية في سورية والدول المجاورة.

دراسة لمعمل خميرة جديد في حلب

وفي سياق متصل، أوضح المدير أن عملية تكرير السكر الخام ستفرز مادة أولية ورئيسة لصناعة الخميرة وبكميات كبيرة جداً حيث يمكن الاستفادة منها في تصنيع مادة الخميرة محلياً للاستغناء عن استيرادها مستقبلاً وخاصة أن مساحة المعمل الكبيرة التي يشغلها تناسب إقامة معمل الخميرة، حيث تقدّر بـ٥٠ هكتاراً تقريباً لا يشغل منها خط الإنتاج والبناء حالياً أكثر من ١٠ هكتارات فقط، لافتاً إلى أن فكرة تكرير السكر مجدية اقتصادياً حيث لا تزيد تكلفة ١ كغ من السكر الأبيض على ٣٠٠ ل. س مقارنة بأسعاره في السوق وعلى المدى العام يمكن أن تحقق أرباحاً كبيرة للمؤسسة.

وفي نهاية حديث، أكد مدير المعمل أن العمل الآن جارٍ بالتنسيق مع مديرية كهرباء حلب لإعادة توصيل التيار الكهربائي للمعمل حيث يوجد خطة يتم العمل عليها الآن ليتم تنفيذها قريباً، إضافة إلى تنسيق آخر مع المؤسسة العامة لحوض الفرات ومديرية الخدمات الفنية بالمحافظة لتأمين وصول المياه للمعمل والمناطق الزراعية المحيطة به.

المشروع الوطني للتخطيط الإقليمي جاهز نهاية العام

رئيس هيئة التخطيط الإقليمي لـ«الوطن»: ما نشر عن مخطط للمدخل الشمالي لدمشق فيه خيال كبير

| صالح حميدي

قال مدير هيئة التخطيط الإقليمي حسن جنيدان لـ«الوطن»: إن مسودة مشروع الإطار الوطني للتخطيط الإقليمي بانتظار استكمال معالجة جميع الملاحظات الواردة من الجهات العامة في الدولة عليها وبعد ذلك ترفع الهيئة كتاب إلى رئاسة مجلس الوزراء لتحديد جلسة للمجلس الأعلى للتخطيط الإقليمي لعرضها في شكلها النهائي بغضون نهاية العام الجاري.

ولفت جنيدان إلى أن بعض الجهات العامة لم تتمكن من إرسال ملاحظاتها لأسباب متعلقة بالأزمة وقد اعتبرنا هذه الجهات موافقة حكماً على هذه المسودة مثل محافظة إدلب ومن هذه الملاحظات من بعض الجهات ما يمكن تحقيقها ومنها لا يمكن تحقيقها ومنها يمكن استدراكها وهناك عيوب ظهرت أثناء الأزمة نعمل على معالجتها.

وأوضح أن التجمعات السكانية على المحاور الأساسية يجب أن تلغى مع إعادة توزيع المستودعات الإستراتيجية في المحافظات وأن يكون هناك مستودعات في كل محافظة تكفي وتؤمن احتياجاتها ومتطلباتها من المواد الإستراتيجية مثل الحبوب والنفط وغيرها على سبيل المثال.

وأشار إلى أن الإطار الوطني واستراتيجيته كانت حددت محاور للتنمية وأعطت أهمية كبيرة للمحور الرئيسي شمال جنوب لربط أوروبا بالخليج عبر استثمار موقع سورية المهم على هذا الصعيد وقد وضعنا محوراً موازياً للمحور القائم حالياً إلا أنه وبعد الأزمة اتضح أن التركيز يجب أن يكون على محور شرق غرب لربط البحر المتوسط بالعراق وآسيا وروسيا وغيرها من دول آسيا.

وأوضح مدير الهيئة أن المحاور درست عبر ثلاث مرحل، المرحلة الأولى تمثلت بدراسة محيط سورية الإقليمي وأبعد من الجوار وعلاقة سورية بالأقاليم المجاورة والمرحلة الثانية وتتمثل بربط البحار الخمسة في محاولة لتجسيد فكرة رئيس الجمهورية ضمن الإطار الوطني ودراسة العلاقة المباشرة بين سورية والجوار والمرحلة الثالثة تقسيم سورية إلى ٧ أقاليم تنموية.

وكشف جنيدان أن الصورة المتخيلة عن المدخل الشمالي لدمشق والتي تداولتها بعض المواقع الالكترونية هي صورة فيها خيال أكبر من اللازم وأن الواقع والخريطة الموضوعة للمدخل الشمالي اعتمدت مبدأ الزونات الكبيرة عبر تحديد البؤر التجارية والخدمية والصناعية والسياحية والوجائب من دون الخوض في التفاصيل للشوارع وشكلها والحدائق والتفاصيل الأخرى إلا أنه كشف عن مشكلة تعاني منها الهيئة ضمن هذا الإطار وتتمثل بمسار خط القطار فهناك دراسة مصرية تعتمد مساراً له شرق الطريق ودراسة روسية تعتمد مساره غرب الطريق والهيئة بانتظار الجواب الشافي من وزارة النقل.

وأشار إلى خريطة للصناعات الدوائية بعد أن ظهر أن هناك إقبالاً على هذا النوع من الصناعات وقد كلفت رئاسة مجلس الوزراء الهيئة خلال اجتماع خاص بهذا الموضوع لوضع خريطة لهذه الصناعات وتم اعتماد المدن الصناعية في المحافظات التي فيها مدن صناعية واعتماد مناطق أو مدن صناعية محددة المساحة في محافظات طرطوس واللاذقية والسويداء وحماة ودرعا لأنها لا تحتوي على مدن صناعية وتخصيص مساحة حتى ٢٠ هكتاراً تستوعب ١٠ معامل أدوية في المحافظات المذكورة.

وأشار مدير الهيئة كذلك إلى أن رئاسة مجلس الوزراء طلبت من الهيئة دراسة الإقليم الشمالي عبر إعداد دراسة هيكلية متكاملة للشريط الساحلي لتلبية الطلب على الاستثمارات في هذا الشريط منها استثمارات سياحية وصناعية ومصبات نفطية عبر اعتماد موانئ لتصدير النفط وتنظيم الأملاك البحرية واستثماراتها.

وبيّن أن التخطيط المستقبلي مناط بالهيئة لتوجيه الموارد البشرية والاقتصادية والطبيعية في سورية لتحقيق الاستثمار الأمثل بما ينعكس إيجاباً على المواطن ولتحقيق التنمية المستدامة للأجيال القادمة إن عمل الهيئة يعتمد على ثلاث مراحل أولها: جمع البيانات ثم تحليل البيانات وبعدها وضع المخططات.

رئيس لجنة المشاتل لـ«الوطن»:

١٠ آلاف زهرة تهرّب إلى لبنان يومياً واستمرار إدخال مستلزمات الإنتاج تهريباً

| علي محمود سليمان

كشف رئيس لجنة المشاتل والزهور في اتحاد غرف الزراعة السورية محمد شبعاني لـ«الوطن» عن بدء التعافي في قطاع الزهور والنباتات الطبية والعطرية بنسبة ١٥ بالمئة في الإنتاج والاستثمار، خاصة مع عودة المنتجين ودخول مناطق جديدة في الإنتاج نتيجة توسع المساحات الآمنة وعودة محافظة حلب وهي تستهلك نحو ٣٠ ألف زهرة يومياً، حيث عادت المشاتل للإنتاج فيها بشكل تدريجي.

وأوضح شبعاني أن تحسن التيار الكهربائي والأمان على الطرقات ساهم في تحسن الإنتاج خاصة أن النباتات الطبية والعطرية والزهور لا تتحمل التأخير على الطرقات، ولكن ورغم هذا التعافي إلا أن الإنتاج ما يزال لا يغطي حاجة السوق المحلية ولا يسمح بالتصدير وذلك نتيجة انخفاض الإنتاج في مرحلة سابقة إلى الحدود الدنيا.

ولفت شبعاني إلى وجود خطط للبدء بإعادة التصدير بكميات مقبولة إلى السوق العراقية وخاصة إلى أربيل والسليمانية من خلال فتح الخط الجوي حيث تم إرسال شحنات تجريبية لاقت رواجاً لديهم، ولكن حالياً نتيجة الارتفاعات في درجات الحرارة أجل البدء بالتصدير، بالإضافة إلى إرسال شحنة تجريبية إلى دولة أرمينيا عادت بنتائج إيجابية، وسيتم دراسة إقامة خط دائم للتصدير.

وأشار إلى استمرار المعاناة في تأمين مستلزمات الإنتاج والمواد الأولية مع استمرار إدخالها تهريباً، بالإضافة إلى استمرار التهريب إلى السوق اللبنانية وبكميات تصل إلى نحو ١٠ آلاف زهرة يومياً، موضحاً بأن السبب بالتهريب إلى لبنان يعود لارتفاع تكلفة البيان الجمركي لحوالي ١٥٠ ألف ليرة سورية، وفي بعض الأحيان تكون تكلفة الكمية المهربة أقل من المبلغ المستحق للبيان الجمركي.

وأضاف شبعاني أن الاتحاد قدم مئة ألف شتلة للنباتات العطرية والطبية لعدد من القرى وذلك لنشر هذه الزراعة المهمة، وقد بدأ الإنتاج في هذه القرى وتم القطاف وإيصال المحصول لعدد من شركات الأدوية، فتم العمل على ربط حلقات الإنتاج في هذا القطاع، كون النباتات الطبية والعطرية تدخل في الصناعات الدوائية وخاصة التجميلية منها وبنسبة تصل إلى نحو ٣٥ بالمئة منها، كصناعات الصابون مثلاً، ولذلك يعمل الاتحاد مع عدة جهات على إقامة دورات تدريبية للتنمية المستدامة في هذا القطاع. لافتاً إلى وضع خطة ستبدأ في الشهر العاشر للتوسع بزراعة النباتات الطبية وبزيادة نحو ٣٠٠ ألف شتلة بالإضافة لمشروع تنمية الموارد الطبيعية بإشراف من لجنة المشاتل في اتحاد غرف الزراعة.

وأشار شبعاني إلى حصول تسهيلات في عمليات إصلاح الأضرار وإعادة التأهيل للبيوت البلاستيكة التي تعرضت لأضرار نتيجة الأعاصير التي حدثت وموجات الصقيع، ولكن كل هذه العمليات تتم بشكل فردي من أصحاب هذه البيوت.